

INFCIRC/941

١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠

# نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

## رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠ وردت من الممثل المقيم لجمهورية أذربيجان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- ١- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠ وردت من الممثل المقيم لجمهورية أذربيجان لدى الوكالة
- ٢- وبناءً على طلب الممثل المقيم، يعمم طيه نص الرسالة المذكورة وملحقها لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء.

## الممثل الدائم

المرجع رقم: 0301 /16 /20

٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠

سعادتكم،

متابعةً لاجتماعنا الأخير، أودّ أن أؤكد مجدّداً أن أذربيجان ما زال يساورها بالغ القلق إزاء تشغيل محطة ميتسامور للقوى النووية في أرمينيا المجاورة، إذ إنّ هذه المحطة تُعدّ واحدة من قلة قليلة من المفاعلات النووية المتبقية من هذا النوع التي شُيّدت دون هياكل احتواء أساسية.

وخلال كامل فترة تشغيلها، وقع في محطة ميتسامور للقوى النووية عدد من الحوادث الصغيرة. وبالإضافة إلى كونها واقعة في منطقة ذات نشاط زلزالي عال، فإنّ هذه المحطة قائمة على تكنولوجيا متقدمة تطرح مخاطر أمنية في المنطقة حتى في ظروف التشغيل العادية. وكما هو معلوم، فإن هذه المحطة تضم وحدتي مفاعلي طاقة شُيّدتا في عام ١٩٧٦ و عام ١٩٨٠ على التوالي. وعقب الزلزال الذي ضرب أرمينيا في عام ١٩٨٨، والذي كان مركزه يبعد عن المحطة ٧٥ كيلومتراً، أوقفت تشغيل هاتين الوحدتين. ومع ذلك، فإن الموقع لم يُعد فتحه فحسب، بل مُدّدت رخصة استغلاله مرتين، أولاً حتى عام ٢٠٢١، ثم حتى عام ٢٠٢٦. وبالإستناد إلى أي معايير دولية فيما يتعلّق ببروتوكولات الأمان النووي، فإنّ مواصلة تشغيل محطة ميتسامور للقوى النووية يعرّض المنطقة بأسرها لمخاطر شديدة نظراً إلى احتمال وقوع زلازل في منطقة المحطة المباشرة.

وإنّ أذربيجان تشعر بالقلق إزاء انعدام الشفافية وعدم كفاية تدابير الأمان في أنشطة محطة ميتسامور للقوى النووية. وإننا نحثّ الوكالة على إجراء استعراض مفتوح بخصوص محطة ميتسامور للقوى النووية على أساس تقييم شامل وشفاف للمخاطر والأمن ("اختبارات الإجهاد") يهدف إلى تقييم الحالة العامة للأمان في هذه المحطة تقييماً شاملاً. ومع الأسف، فإنّ الغرض من استعراض الأمان التشغيلي الذي أجرته فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة، في محطة ميتسامور للقوى النووية، في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، كان فقط مراقبة أداء الأمان التشغيلي في محطة القوى النووية هذه، كما أنّ الحكومة الأرمينية لم تفصح عن التقرير والاستنتاجات في هذا الشأن. وقد استعرضت بعثة فرقة استعراض أمان التشغيل العوامل المؤثرة في إدارة الأمان وأداء العاملين. ومع ذلك، فإنّ استعراض أمان التصميم، واستعراض الأمان، واستعراض القدرة والكفاءة، واستعراض برامج التصدي للحوادث، واستعراضات الأمان الدورية وتقييمات الأمان الزلزالي تعد هي أيضاً عناصر مهمة لتقييم وإدراك خطورة الوضع في محطة ميتسامور للقوى النووية. ولا يزال يساورنا القلق إزاء رفض أرمينيا المستمر السماح للدول المجاورة بالوصول إلى المعلومات بشأن محطة ميتسامور للقوى النووية. وفي ظل غياب الشفافية في هذا الشأن وفي ضوء أوجه القلق البالغ إزاء التكنولوجيا المتقدمة التي تقوم عليها هذه البنية الأساسية، فإننا نؤيد إغلاق محطة ميتسامور للقوى النووية في أقرب وقت ممكن.

وقد أثارت المنظمات الدولية أيضاً أوجه قلق إزاء تشغيل محطة ميتسامور للقوى النووية. وعلى وجه الخصوص، صنف الاتحاد الأوروبي المفاعلات المبردة بالماء الخفيف من طراز WER-440 Model V230 على أنها من الفئة "الأقدم والأقل موثوقية" من بين جميع فئات المفاعلات السوفياتية التي شُيّدت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى من مجموعة الـ ٧ إعادة تشغيل مفاعلات ميتسامور بسبب اعتبارات متعلّقة بالأمان. كما أُدرجت هاتان الوحدتان في تقرير وزارة الطاقة في

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي

المدير العام

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أخطر المفاعلات النووية. وعلى الرغم من المعارضة الدولية في هذا الشأن، أُعيد تشغيل الوحدة ٢ في ميتسامور في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

كما أن التهديدات المرتبطة بالمجال النووي الناشئة في أرمينيا لا تقتصر فقط على حالة مفاعل ميتسامور. فوفقاً للأخبار والتقارير الإعلامية الإقليمية، سُجِّل عدد من الحالات التي انطوت على تهريب مواد نووية ومشعة من أرمينيا. وإنَّ معدل تواتر هذه الحالات وعدد الجهات الضالعة فيها يمثلان أسباباً جدية تبعث على القلق لا فيما يتعلّق بأمن جنوب القوقاز فحسب، بل أيضاً فيما يتعلّق بأمن المناطق المجاورة (يرجى الاطلاع على صحيفة الوقائع المرفقة).

وقد سُجِّلَت آخر حادثة في تموز/يوليه ٢٠١٩ عندما اعتقل جهاز أمن الدولة في جورجيا مواطناً أرمينياً كان يحاول تهريب مادة الثوريوم المشعة، معبأة في أربع حزم، إلى روسيا عبر نقطة عبور الحدود بين جورجيا وأرمينيا في ساداخلو. وأشار جهاز أمن الدولة في جورجيا إلى أن إجمالي وزن الحزم الأربع بلغ ٧١,٦٣ كغ وأن الحزم كانت تحتوي على النظير المشع الثوريوم-٢٣٢، الذي ينتمي إلى فئة المواد النووية.

ووفقاً للاتفاق المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين أرمينيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنّه يتعيّن على أرمينيا إنشاء وتعهد نظام لحصر ومراقبة جميع المواد النووية الخاضعة للضمانات بموجب هذا الاتفاق.

وإننا وإذ نلاحظ بقلق عدم توافر آلية لمراقبة المواد النووية والمشعة في أرمينيا، وعدم قدرتنا على ممارسة مراقبة سليمة على جزء كبير من حدودنا بسبب استمرار أرمينيا في احتلال قرابة عشرين بالمئة من أراضيها، نعرب عن بالغ قلقنا بشأن فعالية آلية المراقبة والحصر في هذا الصدد. كما أننا نطلب إلى أمانة الوكالة إدراج حادثة تموز/يوليه ٢٠١٩ التي سُجِّلَت في نقطة عبور الحدود بين جورجيا وأرمينيا في قاعدة الوكالة الخاصة ببيانات الحوادث والاتجار غير المشروع.

وإزاء هذه الخلفية، فإنَّ أذربيجان تدعو الوكالة والدول الأعضاء في الوكالة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لاستعراض المخاطر المتعلقة بالانتشار والتحديات الأمنية المطروحة في المنطقة ومنع المحاولات المنهجية من جانب المواطنين الأرمينيين الهادفة إلى تهريب المواد النووية والمشعة.

وأرجوا منكم النظر في شواغل أذربيجان بشأن شفافية وأمان التدابير المتخذة في محطة ميتسامور للقوى النووية، والحساسية الجغرافية الزلزالية للمنطقة التي تقع فيها هذه المحطة، والتكنولوجيا المتقدمة التي تقوم عليها هذه المحطة.

وأطلب إلى أمانة الوكالة توزيع هذه الرسالة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وإنّي أتطلّع إلى مواصلة التعاون معكم

مع خالص التقدير والاحترام،

[التوقيع]

غالب إسرافيلوف

**صحيفة وقائع أعتها وزارة خارجية جمهورية أذربيجان بشأن مسألة أحداث الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى من جانب أرمينيا**

- ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٩ - مدينة بيريجوفو، أوكراينا: موظفون مكلفون بإنفاذ القانون في أوكراينا يعتقلون في مدينة بيريجوفو مشترياً ومواطني أرمينيين بصدد محاولة بيع ٢٠ كغ من خام اليورانيوم-٢٣٥ الضعيف الإثراء - وكان هذان المواطنان الأرمينيان قد طلبا ٣٥,٠٠٠ دولاراً أمريكياً لقاء كل كيلوغرام من اليورانيوم الذي بحوزتهما. كما أنهما تلقيا جرعات إشعاعية قوية لأنهما ناولاً المادة بأيديهما وحملها في أكياس مطاطية. وبحسب أحد المصادر، فإن المادة كانت يورانيوماً مثرى، في شكل مسحوق أبيض، سُرق من مرفق لإعادة تدوير المواد المشعة في كراسنويارسك. وأفادت مصادر أخرى بأن المادة كانت معدن يورانيوم ضعيف الإثراء مناسب لصنع وقود المفاعلات العالية القدرة المزودة بقنوات.
- ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ - منطقة سامسخي-دجافاخيتي، جورجيا: اعترضت في إطار عملية استخباراتية كمية من اليورانيوم الضعيف الإثراء بلغ وزنها ٣٠٠ غرام. وقد كان منشأ المادة أرمينيا.
- ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ - المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساداخلو-باغراتاشن): حادثة تهريب ١٧٠ غراماً من اليورانيوم-٢٣٥ الشديد الإثراء (بنسبة تقارب ٩٠٪). اكتشفها حراس الحدود الجورجية. واعتقل مواطن أرميني هو السيد غاريك دادايان عندما مرّ عبر جهاز استشعار نووي على المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا حاملاً معه ١٧٠ غراماً من اليورانيوم الشديد الإثراء غير ميطن، داخل علبة شاي، على دفعتين: دفعة أولى تزن ٧٠ غراماً ودفعة ثانية تزن ١٠٠ غرام، وفي شكلين كيميائيين مختلفين هما: ثاني أكسيد اليورانيوم، وثمانى أكسيد ثلاثي اليورانيوم. وحسبما أفيد، حُصلَ على اليورانيوم الشديد الإثراء من مرفق صنع الوقود النووي في نوفوسيبيرسك بروسيا. وقد سلّمت عينة منه إلى روسيا ونُقلت الكمية المتبقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وسُلم السيد دادايان إلى السلطات الأرمينية، وتمت محاكمته وحُكم عليه في عام ٢٠٠٤ بالسجن لمدة سنتين ونصف فقط.
- ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - نقطة التفتيش ميغري على المعبر الحدودي بين أرمينيا وإيران، أرمينيا: مسؤولو الجمارك الأرمينيون يعثرون على مصدر مشع داخل شحنة من الخرقة المعدنية متجهة إلى إيران. وأفيد أنّ مصدر الخرقة المعدنية كان محطة ميتسامور الأرمينية للقوى النووية. وتبيّن أن الجسم المشع الذي اكتُشف على المعبر الحدودي بين أرمينيا وإيران كان بطانة مصدر مشع فارغة، كانت تحوي مادة السترنشيوم-٩٠ (يبدو أن العثور على بطانة مصدر مشع دون العثور على المصدر المشع في حد ذاته يعني ضمناً أن المصدر المشع يقع الآن في مكان مجهول لا تتوافر به الحواجز اللازمة لتجنيب الجمهور خطر الإصابة جراء التعرض للإشعاعات). وقد أشار التحليل الطيفي إلى أن لهذا الجسم مستوى عالياً من النشاط الإشعاعي.
- ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ - المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساداخلو-باغراتاشن): اعتقال مواطن أرميني بحوزته مواد مشعة. ولم ترد في التقرير تفاصيل بشأن المواد المشعة المحجوزة.

- ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ - المعبر الحدودي بين تركيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساربي): ضباط من الشرطة الجورجية ومسؤولون من مركز العمليات الخاصة التابع للادارة الرئيسية لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية المعنية بشؤون جمهورية أذربا المتمتعة بالحكم الذاتي يعتقلون ٤ مواطنين أرمينيين إثر محاولتهم تهريب ٢,٠٤ غ من اللورنسيوم-١٠٣ معبأة في حاوية من الذهب مصممة خصيصاً لذلك الغرض.
- ٢٦-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ - المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساداخلو-باغراتاشن): تعلقت الحادثة بسيارة على ملك شخص يقطن قرية نوراتوس في محافظة غغاركونيك بأرمينيا تقل ثلاثة مواطنين أرمينيين دخلت جورجيا قادمة من أرمينيا عبر نقطة عبور الحدود في ساداخلو. وقد تسببت في إطلاق إنذار أشعة غاما من جهاز الرصد الإشعاعي البوابي. وقدم السائق تفسيراً سطحياً لسبب إطلاق الإنذار ولم تحتجز دورية الشرطة ركاب السيارة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، عادت السيارة ذاتها إلى أرمينيا عبر نقطة عبور الحدود في ساداخلو وتسببت مرة أخرى في إطلاق إنذار أشعة غاما. وفي ذلك الحين، أوقفت دورية الشرطة السيارة وفتشتها. وأثبت المسؤولون الجورجيون أن السيارة كانت ملوثة بالسيزيوم-١٣٧. ورغم ذلك، ونظراً إلى أنه لم يُعثر خلال عملية التفتيش على أي مواد مشعة، أُطلق سراح الركاب وعادوا أدرجهم إلى أرمينيا.
- آذار/مارس ٢٠١٠ - تبليسي، جورجيا: السلطات الجورجية تعتقل مواطنين أرمينيين هما رجل الأعمال سمباط تونويان وعالم الفيزياء من معهد ياريفان للفيزياء هرنرنت أوهنيان في غرفة فندق وبحوزتهما ١٨ غراماً من اليورانيوم الشديد الاثراء بنسبة ٨٩٪ جلباه من أرمينيا إلى الأراضي الجورجية. وكانا قد أخفيا المادة في علبة سجاجر من نوع مارلبورو مبطنة بالرصاص قبل ركوب القطار من بيرفان إلى تبليسي. وخلال المحاكمة التي جرت في تبليسي، اتضح أن تونويان طلب من مشتر محتمل مبلغاً قدره ٨ ملايين دولار أمريكي لقاء ١٢٠ غراماً من اليورانيوم المثري، ولكنه خفض بعد ذلك المبلغ إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي. وكان المواطنان يعتزمان تقديم الـ ١٨ غراماً إلى المشتري كعينة من المادة التي بحوزتهما. وقد كان ابن سمباط تونويان وهو سامفيل تونويان موظفاً في جهاز التحقيقات الخاص لجمهورية أرمينيا. ومن المثير للاهتمام أن الشخص الذي زوّد المهربين باليورانيوم الشديد الاثراء المحجوز هو المواطن الأرميني نفسه، أي غاريك دادايان الذي اعتقل وبحوزته العينة الأولى من اليورانيوم الشديد الاثراء الذي اعترض في جورجيا في عام ٢٠٠٣. وبعد قضائه عقوبة سجن خفيفة نسبياً لمدة سنتين ونصف، عاود الظهور مرة أخرى في عام ٢٠١٠ كمورد لنفس المادة.
- ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ - مطار تبليسي، جورجيا: اعتقل في مطار تبليسي ثلاثة أشخاص إثر محاولتهم بيع كمية صغيرة من مسحوق خليط يحتوي على حوالي ٠,٠٠٠٤ كغ من البلوتونيوم و٠,٠٠٠٠٨ كغ من اليورانيوم الضعيف الاثراء. وصرح الأفراد أنهم جلبوا مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم من الاتحاد الروسي وأوكرانيا لبيعهما. وكان أحد أفراد هذه المجموعة من أرمينيا.
- آب/أغسطس ٢٠١٤ - المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساداخلو-باغراتاشن): السلطات الجورجية تعتقل مواطنين أرمينيين كانا يحاولان تهريب مادة السيزيوم-١٣٧ إلى جورجيا.

• كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - المعبر الحدودي بين أرمينيا وجورجيا (نقطة التفتيش ساداخلو- باغراتاشن): السلطات الجورجية تعتقل ثلاثة مواطنين أرمينيين، أيضاً إثر محاولتهم تهريب مادة السيزيوم-١٣٧ عبر الحدود.

• منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٦ - جهاز أمن الدولة في جورجيا يعتقل ثلاثة مواطنين أرمينيين وثلاثة مواطنين جورجيين كانوا يحاولون بيع ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من مادة اليورانيوم-٢٣٨ عثر عليها في منزل أحد الجورجيين. وصرح جهاز أمن الدولة في جورجيا أيضاً أنه عثر على حاويات النقل المسبقة الصنع مليئة باليورانيوم في شقة أحد المعتقلين، دون أن يُفصح بدقة عن كمية المواد المشعة التي عثر عليها. ومن المعلوم أيضاً أن المجموعة المكونة من المواطنين الأرمينيين الـ ٣ كانت تعمل سابقاً في محطة ميتسامور للقوى النووية. وقد تم التعرف على أحد المعتقلين بصفته شريك عمل سابق في دائرة الاستخبارات الأرمينية. وقد خططت المجموعة لبيع مادة اليورانيوم-٢٣٨ في منطقة الشرق الأوسط.

• ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ - سُجّلت آخر حادثة في تموز/يوليه ٢٠١٩ عندما اعتقل جهاز أمن الدولة في جورجيا مواطناً أرمينياً كان يحاول تهريب مادة الثوريوم المشعة، معبأة في أربع حزم، إلى روسيا عبر نقطة عبور الحدود بين جورجيا وأرمينيا في ساداخلو. وأشار جهاز أمن الدولة في جورجيا إلى أن إجمالي وزن الحزم الأربع بلغ ٧١,٦٣ كغ وأن الحزم كانت تحتوي على النظير المشع الثوريوم-٢٣٢، الذي ينتمي إلى فئة المواد النووية.

وإنّ عمليات الضبط المتكررة على الحدود بين أرمينيا وجورجيا والعدد الكبير غير المعتاد من المواطنين الأرمينيين الضالعين في قضايا الاتجار غير المشروع بالمواد النووية يوفّران أدلة كافية لتأكيد وجود الطريق الأرميني. وقد انطوت بعض هذه القضايا على ضبطيات لمواد نووية يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. وبالإمكان أيضاً استخدام هذه المصادر المشعة لأغراض خبيثة، على سبيل المثال في صنع جهاز لنشر الإشعاعات أو "قنبلة ملوثة". وإنّ المصادر المشعة غير الخاضعة للمراقبة يمكن أيضاً أن تلحق الضرر بالصحة البشرية أو البيئة. كما أنّ المصادر المشعة المستعبدة أو المتخلّص منها بطريقة غير قانونية يمكن أن تؤدي إلى عواقب بيئية واقتصادية وخيمة عندما تُصهر في محطات إعادة تدوير الخردة المعدنية.

**المصادر:** التقارير السنوية والإحصاءات المتاحة في قاعدة الوكالة الخاصة ببيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، وقاعدة البيانات بشأن التهريب النووي وسرقة المواد النووية والمصادر الإشعاعية البيئية (DSTO)، والتقارير الصادرة عن المبادرة المعنية بالتهديد النووي ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ووسائل الإعلام المفتوحة الأخرى.